"النهار"
الثلثاء ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٥

اعتصام لأهالي المعتقلين شارك فيه نواب وهيئات طالبية:
تأليف لجنة تحقيق دولية وحل اللجنة المشتركة

اثر العثور على المقبرة الجماعية في عنجر، دعت لجنتا "سوليد" و"سوليدا – فرنسا" الى مؤتمر صحافي لتأكيد المطالبة بلجنة تحقيق دولية، شارك فيه عدد من النواب والهيئات الطالبية واهالي المعتقلين في السجون السورية ومحررون، عقد في مكان الاعتصام المتواصل منذ سبعة اشهر في حديقة جبران خليل جبران قبالة بيت الامم المتحدة في وسط بيروت.

"سوليد" و"سوليدا"

باسم اللجنتين اللتين تلاحقان قضية المعتقلين في السجون السورية منذ ما يزيد على عشرة اعوام، تلت ماري دونيه بيانا قالت فيه: "بالعثور على المقبرة الجماعية في وزارة الدفاع في اليرزة، ثم مدافن العظام في عنجر في اليومين الفائتين، ربما سيعرف اخيرا مصير عشرات المفقودين اللبنانيين، شرط ان تحترم المعايير المعترف بها دوليا للتعرف الى هوية الضحايا. في المقابل نستنتج الفشل الكامل للجنة اللبنانية – السورية المنتهية مدتها، المكلفة متابعة قضية اللبنانيين المعتقلين في سوريا، وقد اجتمعت السبت ٣ كانون الاول ٢٠٠٥، ولم تحصل على اي اجابات تنتظرها عائلات المعتقلين. وفي هاتين النقطتين، نتوجه الى الحكومة اللبنانية بالتوصيات الآتية:

– ان تتم اعمال النبش في اطار احترام المعايير العلمية الدولية المعترف بها للتعرف الى هوية الجثث.

– نطلب الشفافية من الجيش اللبناني لطمأنة عائلات المفقودين من خلال التعاطي الجدي والسماح بمراقبة خارجية لاعمال التعرف الى الهويات، لمنع الشكوك.

– في مسألة الاشخاص الذين ثبت اعتقالهم او على الاقل نقلهم الى سوريا، نطلب الى الحكومة اللبنانية حل اللجنة التي يرأسها القاضي معماري وتحويل الملف على مجلس الامن في الامم المتحدة، لأنه الوحيد الذي يمكنه معالجة هذا النوع من النزاعات بين الدول.

وتقع على عاتق الحكومة اللبنانية المسؤولية الكاملة، في استعمال كل الوسائل الممكنة لاعادة اللبنانيين الذين لا يزالون في سوريا الى وطنهم لبنان. واليوم الحل الوحيد هو في يد الهيئات الدولية المختصة".

زهرة

ثم تحدث النائب انطوان زهرا باسم "القوات اللبنانية" الذي تمنى "بعدما تبين ان اللجنة اللبنانية – السورية لم تصل الى نتيجة في قضية المعتقلين في السجون السورية، ولئلا يقال ان هذه القضية الانسانية تستعمل للضغط على سوريا، ان تبادر فورا الى كشف الغموض في هذا الموضوع. الانتظار لم يعد مقبولا، ولان القضية اصبحت بين دولتين جارتين فلا بد من رفع قضيتنا الى الامم المتحدة لتشكل لجنة تقصي حقائق تملك الصلاحية كاملة وخصوصا للوصول الى كل مراكز الاعتقال المشبوهة والمفترضة، او للتحقيق والاستماع الى كل شاهد يمكن ان يفيد القضية، واقرار تعويض عادل لكل المفرج عنهم وحتى للمتوفين (...) باسم كتلة القوات نؤكد اننا في مطلع الاسبوع المقبل سننظم تحركا عبر مجلس النواب في اتجاه مجلس الوزراء للقيام بمبادرة فعلية وسريعة في هذا الشأن".

مخيبر

تلاه النائب غسان مخيبر الذي طالب "السلطات اللبنانية والسورية بايلاء هذه المسألة الجدية المطلوبة: "لقد اصبحت قضية المعتقلين والمفقودين قسرا مطروحة بإلحاح اليوم بعد اكتشاف المقابر الجماعية في عنجر. القصة قديمة، ولكن الان ظهر الجرم بالصورة وانكشف الرمل عن الاجزاء المهترئة والعظام المبعثرة. ان الموضوع يقطع كل الحواجز السياسية والانقسامات الطائفية واصبح قضية وطنية. نريد ان نعرف ماذا حصل ومن المسؤول؟ السلطات اللبنانية والسورية مقصرة، ونكرر طلب لجنة تحقيق دولية وعودة المعتقلين.

ان ما يكشف يعتبر جرائم ضد الانسانية لا يمكن السكوت عنها بعد الان. ونطلب اولا ان يتم النبش بطريقة شفافة ووفق المعايير المعتبرة دوليا، وباشراك اللجنة الدولية للصليب الاحمر في هذه العملية، كما يجب انشاء جهاز مركزي يمكن الاهالي مراجعته وتلقي المعلومات منهم والاستماع الى مطالبهم وتدوينها للتوصل الى حقيقة ما حصل. السلطات القضائية مطالبة ايضا بالتحقيق بجدية مع كل الشهود لنعرف اماكن المقابر الجماعية على كل الاراضي اللبنانية ايا يكن المسؤولون عنها". واكد باسم "تكتل التغيير والاصلاح" ايلاء الموضوع "الاهمية التي يستحقها كما فعلنا على مدى السنوات الفائتة في مطالبة السلطات المعنية والتحرك في مجلس النواب بقوانين اذا احتاج الامر ومساءلة السلطات"، لافتاً الى ان لجنة حقوق الانسان النيابية وضعت موضوع الاختفاء القسري في سلم الاولويات في اهتماماتها.

حرب

من ناحيته، رأى النائب بطرس حرب ان "ارض لبنان تحولت سلسلة مقابر جماعية، وهذه فضيحة وجريمة ضد الانسانية لا يمكن السكوت عنها. الارض التي احتوت القداسة وهذا الشعب الطيب تحولت ارضاً ارتكبت فيها جرائم ضد أناس حملوا أولاً قضيتهم اللبنانية وثانياً حرية رأيهم التي اصطدمت بما كان يفرض عليهم من آراء وتوجهات سياسية كانوا يرفضونها". وطالب الحكومة "بتحويل هذا الملف بنداً في جدول اعمال جلسة مجلس الوزراء المقبلة، وبأن تأخذ الحكومة بنتيجة التداول قراراً بفتح تحقيق بواسطة السلطات المحلية اللبنانية والاجهزة المتوافرة لديها بالتعاون مع الصليب الاحمر لمعرفة اماكن هذه المقابر الجماعية ولنعرف من هم هؤلاء المدفونون في ارضنا والاسباب التي قتلوا من أجلها. لا يمكننا ان نسكت عن هذا النوع من الجرائم على ارض لبنان من دون ان يصار الى تحقيق لمعرفة من ارتكب هذه الجريمة". واعتبر ان من "واجب الدولة اللبنانية اذا عجزت عن ملاحقة من ارتكب هذه الجرائم اللجوء الى المجتمع الدولي والى المؤسسات الدولية الانسانية لمتابعة القضية، وتحويل هذا الملف من لبناني الى ملف انساني على الصعيد العالمي".

وقال: "الثلثاء (اليوم) ستعقد اول جلسة نيابية عن اول مقبرة جماعية تكتشف في لبنان وفي وزارة الدفاع، وهذا ما يشكل فضيحة. لا يمكن ان نعتبر ان التحقيق والبحث السياسي في الجلسة غداً كاف، لذلك نطالب بفتح تحقيق جدي في كل المناطق خصوصاً بعد ورود معلومات عن مقابر في اماكن عدة من لبنان".وعاهد الاهالي "باسم القوى التي نمثلها ان نتابع القضية الى النهاية".

سليم عون

وباسم "تكتل التغيير والاصلاح" تحدث ايضاً النائب سليم عون مؤكداً "دعم المطالبة بالتحقيق الدولي لأن اللجنة اللبنانية – السورية لم تصل الى نتيجة". وفي شأن اكتشاف المقبرة الجماعية في عنجر اعتبر ان "هذه الجريمة ليست وليدة اليوم. الارتكابات التي حصلت في الحرب يمكن ان يكون لها عذر، لكن منذ ١٩٩٠ هذه الجرائم التي اصبح لدينا اثبات بحصولها، وكانوا قادرين في السابق على اخفائها او عدم الاعتراف بها، نضعها اليوم برسم كل من تسلم السلطة منذ ١٩٩٠ لأنه لم يكن يجب السكوت عنها".

وكشف اننا "في ٣٠ نيسان الفائت كنا ذاهبين في تظاهرة الى عنجر ومنعنا من الوصول الى هناك، وتبين لنا اليوم انهم لا يريدون ان تكتشف هذه الجرائم. نحن في التيار الوطني الحر، كما سبق ان اعلنا، كنا سنبدأ في ايلول بتحرك في اوروبا

للمطالبة بتحقيق دولي لانه الحل الوحيد للتوصل الى الحقيقة. واليوم نعود لتأكيد هذا المطلب والبدء بتحقيق جدي يقول لنا لماذا قتل هؤلاء الاشخاص وبأي طريقة، وهذا من الحقوق البديهية لكل انسان وعائلته".

غازي عاد

في الختام اوضح رئيس لجنة "سوليد" غازي عاد ان ملف المقابر الجماعية ذو شقين: الاول جنائي والثاني انساني. الانساني يتعلق بمعرفة عدد الضحايا ومن هم، عبر اجراء الفحوص. اما الجنائي فبمعرفة من ارتكب الجريمة وكيف حصلت ولماذا. في الشق الاول مطلوب من الدولة اللبنانية ان تتحرك اليوم قبل الغد. وسبق ان حددت اكثر من مرة اماكن وجود العديد من المقابر الجماعية في لبنان بالقرب من مراكز المخابرات السورية، وتبين اليوم وجودها في عنجر وربما في مناطق اخرى في البقاع وطرابلس حي الاميركان وفي جبل لبنان وحمانا. نكرر مطالبتنا بلجنة دولية للتحقيق في هذه الجريمة المتمادية على الارض اللبنانية منذ ٣٠ عاماً، وهي الوحيدة التي يمكنها محاسبة الضباط السوريين والمخابراتيين المسؤولين عن هذه الجريمة، ولا يمكنهم التهرب والقول ان هذه بقايا الحرب الاهلية. هذا كذب. ابو نضال مات. انها محاولة يائسة جديدة للتهرب من مسؤوليتهم الجرمية".

واعلن عاد تنظيم تحرك شعبي العاشرة قبل ظهر الاثنين المقبل، ودعا كل الهيئات الطالبية والمجتمع المدني الى المشاركة.